S/2012/430

الأمم المتحدة



Distr.: General
11 June 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

بالإشارة إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وإلى قرار مجلس الأمن ٢٠٠٠ (٢٠١١)، يشرفني أن أحيل إليكم رسالة من دولة رئيس الوزراء في كوت ديفوار جانو كواديو – أهوسو (انظر المرفق).

يُطلب بموجب الرسالة المؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢ تمديد ولاية العملية من جميع جوانبها إلى ما بعد ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، وذلك لضمان نجاح الانتخابات المحلية المتوقع إجراؤها في الفصل الأخير من عام ٢٠١٢. وقد أذنت قرارات مجلس الأمن السابقة، بما فيها القراران ١٩٣٣ (٢٠١٠) و ٢٠٠٠ (٢٠١١)، للعملية بأن تقدم الدعم في تنظيم وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مفتوحة وحرة ونزيهة.

أكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) **بان** كي – مون





المرفق

رسالة مؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من رئيس الوزراء في كوت ديفوار

[الأصل: بالفرنسية]

أذن مجلس الأمن، في القرار ١٥٢٨ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤ بشأن الحالة في كوت ديفوار، بنشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وقد حددت القرارات اللاحقة الصادرة عن مجلس الأمن بشأن الأزمة الإيفوارية، ولا سيما القرار ٢٠٠٠ (٢٠١١) المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١، الإطار القانوني للمساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة إلى كوت ديفوار.

وقد أتاحت هذه المساعدة فضلا عن الدعم المقدم من المجتمع الدولي، لبلدنا إنجاحَ العملية الانتخابية مما أخرجه من أزمته بانتخاب رئيس للجمهورية في عام ٢٠١٠ وانتخاب نواب الجمعية الوطنية في عام ٢٠١١.

وخطت كوت ديفوار بذلك خطوة حاسمة في عملية إشاعة التهدئة في بيئتها الاجتماعية والسياسية وفي إعادة حياة المؤسسات فيها إلى طبيعتها.

بيد أن من المهم مواصلة واستكمال عملية إعادة الحياة إلى طبيعتها في المؤسسات وتثبيت استقرارها باستحداث جميع الهيئات اللامركزية اللازمة لتسيير شؤون الدولة، عبر إجراء تنظيم انتخابات محلية.

وعليه، ووفقا للأحكام ذات الصلة من الدستور والقانون الانتخابي المعمول به في بلدنا، ستبدأ اللجنة الانتخابية المستقلة قريبا جدا، بالاتفاق مع الحكومة، الاستعدادات لإجراء انتخابات أعضاء المجالس البلدية وأعضاء مجالس الأقاليم، المقرر إجراؤها خلال الأشهر الأربع الأخيرة من عام ٢٠١٢.

إن جميع الفئات السياسية ومنظمات المجتمع المدني الإيفوارية متفقة في التسليم بأن إجراء هذه المشاورات المحلية سيولِّد قوة دفع كبيرة لعملية المصالحة الوطنية الجارية.

وفي هذا السياق وانطلاقا من روح توطيد الديمقراطية الإيفوارية الفتية، بادرت الحكومة في ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢ في غران باسام في كوت ديفوار، إلى عقد لقاء مع الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة من المعارضة. وقد أتاح هذا اللقاء لقادة الطبقة

السياسية الإيفوارية إيجاد إطار دائم للحوار في رحاب الجمهورية من شأنه توسيع نطاق عملية المصالحة الوطنية وتسريعها بشكل عملي.

كما أن من شأن إطلاق هذا الحوار في رحاب الجمهورية أن يسهم في ضمان مشاركة جميع الأطياف السياسية في الانتخابات المحلية المقبلة وأن يعزز الطابع الجامع لهذه المشاورات.

وبغية إجراء هذه الانتخابات المحلية، وعلى غرار الإجراءات التي اتخذها الحكومة واللجنة الانتخابية الوطنية وعملية الأمم المتحدة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية، ينبغي حشد الطاقات اللوجستية والمالية والأمنية اللازمة.

بيد أن كوت ديفوار، الخارجة لتوها من الأزمة الحادة التي أعقبت الانتخابات في عام ٢٠١١، ورغم الأشواط الكبيرة التي قطعتها خلال الأشهر الأخيرة في مجالات اقتصادية واجتماعية عدة لا تزال تعيش وضعا ماليا وأمنيا هشا.

لذا، فإن الحكومة الإيفوارية تلتمس بموجب هذا الطلب تجديدَ ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار التي ستنتهي في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، بجميع مكوناتها السياسية والتقنية (المساعدة القانونية واللوجستية وفي الموارد البشرية) والأمنية، من أجل السماح لكوت ديفوار بأن تضمن مجددا إجراء انتخابات محلية ناجحة تشكل الحلقة الأخيرة من سلسلة الانتخابات الإيفوارية التي بدأت في عام ٢٠٠٧.

وتغتنم الحكومة الإيفوارية هذه الفرصة لتعرب لكم مجددا عن شكرها الحار للدعم الفعال الذي تقدمه عملية الأمم المتحدة إلى كوت ديفوار، وعن أسمى آيات اعتبارها.

(توقيع) جانو **كواديو – أهوسو**
